الفصل الرابع

الاستثنائية الأمريكية والشـــرعيـة الدوليـة

كـثـيـرون من المحـافظين الجـدد جـادلوا في أثناء أواخـر التسـعينيـات من 1990 في أن على الولايات المتحدة أن تستخدم قوتها العسكرية المسيطرة لتأكيد "الهيمنة الخيرة" على الأجزاء المهمة من العالم من الناحية الإستراتيجية. وبغزو إدارة بوش للعراق، لم تر نفسها بوصفها تتصرف انطلاقاً من المصلحة الذاتية الضيقة بل بوصفها تقدم خيراً كونياً عاماً. وإيمان الإدارة بدوافعها الطيبة يشرح الكثير من فشلها في توقع رد الفعل الدولي السلبي جداً على الحرب.

وقد شدد كثيرون من الناس على أن إدارة بوش كانت مزدرية للرأي العام الدولي وللشرعية التي يقال إن المؤسسات المتعددة

obeikandl.com

الأطراف تمنحها. والحق أن أعضاء كثيرين من الإدارة كان لهم آراء سيئة عن الأمم المتحدة، كما يمثل ذلك وكيل وزارة الخارجية والسفير إلى الأمم المتحدة في المستقبل، جون بولتون. ولكن عدم حب الأمم المتحدة ليس هو الشيء نفسه بالضرورة مثل الاحتقار للشرعية الدولية. وقد اعتقد أعضاء عديدون في إدارة بوش أن خبرة الحرب الباردة، وحرب الخليج الأولى، والبلقان أظهرت أن الشرعية تمنح للعمل أحياناً من قِبَل النظام الدولي بعد وقوع الحدث أكثر مما تمنح له قَبل وقوعه وفق نظرة مستقبلية، وأنه بسبب نواحي الضعف التي تصاب بها مؤسسات اتخاذ القرارات الجماعية في السياسات العالمية، سيكون على الولايات المتحدة أن تتصرف أولاً وأن تتلقى الثناء لاحقاً.[1] وكان هذا الشرط هو شرط الخلفية الذي شرح (ولكنه لم يبرر بالضرورة) المعاملة المزدرية الظاهرة من الإدارة لحلفائها الأوروبيين.

وكانت هناك مناقشة أخرى قدمها أعضاء عديدون من الإدارة، تقول إن الولايات المتحدة كانت قد امتلكت من قبلُ عقوبات قانونية دولية، وهي لذلك امتلكت الحق الشرعي، لغزو العراق لأنها بغزوها ذلك كانت تنفذ فقط القرارات السابقة السبعة عشر من قرارات الأمم المتحدة التي تأمر بنزع سلاح العراق.[2] والصحيح بالتأكيد أن صدام حسين كان يتصرف تصرفاً منتهكاً للكثير من قرارات الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص حين طرد مفتشي اللجنة الخاصة من الأمم المتحدة من العراق في عام 1999. وكما صار واضحاً وضوحاً مؤلماً بعد الحرب، فإن العراق أساء، على نحو

فاضح، استخدام المال الوارد من مشروع الأمم المتحدة المعروف بالنفط في مقابل الغذاء وعن طريق الانتهاكات وضع العراق باستمرار حدود وقف إطلاق النار بعد حرب الخليج على المحك.

وعلى الرغم من أن هذا السجل واضح، فإن ما كان أقل وضوحاً هو الحق القانوني بموجب القانون الدولي لعضوين دائمين من أعضاء مجلس الأمن في الأمم المتحدة، وهما الولايات المتحدة وبريطانيا، في أن تنفذا قرارات الأمم المتحدة وحدهما. إن الأمم المتحدة لا تملك فرعاً تنفيذياً مكلفاً بتنفيذ قراراتها، والحالة القوية التي يمكن تقديمها هي أن تفويض سلطات التنفيذ إلى بلاد محددة يتطلب قراراً وتصويتاً منفصلين. ولا تستطيع الأمم المتحدة، بأي حال، أن تربط نفسها قانونياً إلى الأبد أو أن تمنع أعضاءها من تغيير آرائهم. والصحيح أن مجلس الأمن في الأمم المتحدة لم يصوت على إبطال أي واحد من القرارات التي قررت أن العراق كان مذنباً في انتهاكه لها، ومن ناحية أخرى، كان واضحاً في عشية حرب العراق أن أغلبية أعضاء مجلس الأمن لم يكونوا يريدون أن تنفذ الولايات المتحدة وبريطانيا قراراته من طرف واحد. وعلى أي حال، فإن إدارة بوش أوضحت بكل معنى الكلمة عند تلك النقطة أن الولايات المتحدة لن تشعر بنفسها ملزمة بما فعله مجلس الأمن، وهي بذلك جعلت انسجامها مع القانون الدولي انتقائياً، ولذلك فهو مشكوك فيه في عيون كثيرين.

وفي النهاية، فإن الشرعية الدولية للأعمال الأمريكية لم تكن مسألة قانونية بل سياسية. ففي عشية الحرب، كان واضحاً أن

أكثرية ضخمة من الرأي العام حول العالم عارضت الغزو الأمريكي، ومن جملتها أكثريات في دول تقوم رسمياً بدعم الولايات المتحدة مثل بريطانيا، وإسبانيا، وإيطاليا. وما كان هذا ليُهِم في النهاية ويكون ذا بال لو أن الولايات المتحدة كانت قادرة بعد وقوع الحدث على أن تظهر منطق التدخل وضرورته، وذلك، على سبيل المثال، بأن تكشف برنامجاً قوياً للأسلحة النووية تحت الأرض. وبرغم كل شيء، فإن هذا النوع بالضبط من الشرعية السياسية هو الذي سعت إليه الولايات المتحدة وكسبته في الأزمات السابقة، وكانت الإدارة محقة في نقدها لخصومها لأنهم بالغوا في التشديد على القانون الدولي بوصفه الأساس الوحيد للعمل المشروع.

ومشكلة العمل الجماعي التي تصورها العديدون في إدارة بوش، تكمن في الأمم المتحدة ومع الأوروبيين الذين أرادوا أن يعملوا من خلالها لحل تهديدات أمنية خطيرة تتطلب تدخلاً عسكرياً. إن خبرة إدارة كلينتون في البلقان أقنعت الكثيرين في إدارة بوش أن الأمم المتحدة كانت غير قادرة على حل التحديات الأمنية الخطيرة. وفي البوسنة، انتهى حظر الأسلحة الذي أمرت به الأمم المتحدة وادعاء عدم التحيز فعلياً إلى فائدة الطرف الذي كان بوضوح هو أصل المشكلة، وهو صربيا. وأدت قواعد الاشتباك المقيِّدة التي استخدمتها قوة حفظ السلام الأممية التي قادها الأوروبيون إلى مشهد جنود حفظ السلام الهولنديين في سريبرينتسا وهم عاجزون عن الدفاع عن أنفسهم وأشد عجزاً بكثير عن الدفاع عن البوسنيين الذين كانوا يكلفون بحمايتهم، لئلا يؤخذوا رهائن على

أيدي الصرب. وبشكل مشابه، منع الفيتو الروسي في أزمة كوسوفو مجلس الأمن من التصرف مطلقاً. وكان يمكن للولايات المتحدة في أواسط التسعينيات من 1990 أن تكون سعيدة سعادة كاملة في أن تترك الأوروبيين يعالجون المشكلة التي كانت، برغم كل شيء،في ساحتهم الخاصة الخلفية. ولكن أزمة البوسنة وأزمة كوسوفو معاً حلتا فقط حين دخلت الولايات المتحدة الصورة واستخدمت قوتها العسكرية بطريقة حاسمة. والولايات المتحدة توسطت في اتفاقات دايتون التي أوصلت النزاع البوسني إلى خاتمته وقادت التحالف العسكري الذي أوقف العدوان الصربي في كوسوفو، وهو ما مهد الطريق في النهاية إلى تغيير نظام الحكم في بلغراد.

لقد نظر وزير الدفاع رونالد رامسفيلد على وجه الخصوص نظرة مرارة وحقد إلى قدرة أوروبة على التصرف. وليس واضحاً هل كان متحمساً من البداية بشأن الحاجة إلى التدخل الأمريكي في البلقان؟ وهل اعتقد أن الولايات المتحدة قد صارت عاجزة عن التقدم هناك لأن رغبة إدارة كلينتون في العمل من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف مثل حلف الأطلسي قد ربطت أيديها؟ ويروي الجنرال ويزلي كلارك، قائد حلف الأطلسي الذي قاد التدخل في كوسوفو ثم ترشح لاحقاً للرئاسة عن الحزب الديمقراطي، يروي أنه التقى مصادفة مع عضو كبير من إدارة بوش بعد انتخابات عام 2000 وقال له: "قرأنا كتابك، ولن يكون لأي شخص أن يقول لنا متى نستطيع ومتى لا نستطيع أن نقصف بالقنابل".[3]

وما حدث في البلقان في التسعينيات من 1990 كان هو فقط آخر تكرار لنمط من السلوك الذي كان قد سمّاه ستيفن سيستانوفيتش القصوائية(*) الأمريكية.[4] إنه نمط كان قد ترسخ في بداية الحرب الباردة، وفي هذا النمط كان الأمريكيون باستمرار يدفعون نحو غايات كانت أكثر طموحاً وأبعد في خارج حدود التفكير التقليدي من غايات حلفائهم الأوروبيين. وعدم الحسم الأوروبي وعدم القدرة الأوروبية على إنشاء مؤسسات قوية لاتخاذ القرار كان يعني أن على الولايات المتحدة تكراراً أن تتدخل لتفرض وضع القضايا المهمة على جدول الأعمال. وكان هذا صحيحاً في حالة نشر الصواريخ متوسطة المدى في الثمانينيات من 1980، وفي الاقتراح اللاحق من إدارة ريغان لإزالتها كلياً من خلال خيار الصفر المضاعف، وفي الضغط الأمريكي من أجل أوروبة "كاملة وحرة" في عام 1989.

يلاحظ مانكور أولسين، في كتاب منطق العمل الجماعي (1965)، أن أعمال الخير العامة يتم توفيرها في الغالب من طرف واحد من فاعل مفرد هو أقوى من الآخرين بكثير ويسمح للاعبين الآخرين بالركوب المجاني، لأن ذلك الفاعل يمتلك مصلحة قوية في تأمين تلك الأعمال الخيّرة.[5] وقد جادل كثير من الناس في أن هذا الموقف كان هو موقف الولايات المتحدة بمواجهة حلفائها في

(*) Maximalism الالتزام بالمطالب المتطرفة القصوى من دون المهاودة بحل وسط. واقترحتُ لها لفظة القصوائية عملاً بالقاعدة التي تحكم ترجمة الكلمات الإنجليزية التي تنتهي بـ ism مثل الرأسمالية وغيرها.

كل من أوروبة وآسيا في أثناء الحرب الباردة، وقد أنتج هذا الموقف ميلاً عقلياً أحادي الجانب من جانب أعضاء إدارة بوش عند الذهاب إلى حرب العراق. إن الإدارة لم تقم بالانقطاع عن النماذج السابقة للسياسة الخارجية الأمريكية إلا بأقل مما أوحى به الكثيرون.

لقد أخفقت إدارة بوش ومساندوها المحافظون الجدد في أن تتوقع العداوة من رد الفعل العالمي على الحرب قبل الاضطلاع بها، وخصوصاً في أوروبة. وارتكبت الإدارة خطأ تعبوياً في فشلها في التكهن بأن الرئيس الفرنسي جاك شيراك ووزير خارجيته دومنيك دو فيلبان كانا سيخذلان كولن باول بسحب مساندتهما للقرار الثاني لمجلس الأمن في الأمم المتحدة بشأن الحرب. ولكن المعارضة للحرب لم تكن مسألة نخب وحساباتها السياسية. ففي 15 شباط/فبراير 2003، قبل شهر من بدء الحرب، قامت تظاهرات ضخمة مناوئة للحرب في كل أنحاء أوروبة، ومن جملتها لندن، ومدريد، وروما، وهي عواصم الحلفاء الأوروبيين الذين كانوا قد وافقوا على الالتحاق مع تحالف إدارة بوش وهو "تحالف الراغبين". وفي الحقيقة، لم يسبق لأوروبة أبداً أن ظهرت موحدة تلقائياً حول قضية واحدة مثلما ظهرت موحدة على هذه القضية، وهو السبب الذي سمى من أجله وزير المالية الفرنسي السابق، دومنيك شتراوس- كاهن، تلك التظاهرات "ميلاد الأمة الأوروبية".[6] وهناك أسباب عديدة للتفكير في أن الصدع الذي سببته حرب العراق، بخلاف الخصومات المختصرة السابقة عبر الأطلسي، كان

في طبيعته تحولاً تكتونياً(*) إنه صدع لن يشفى بسهولة في المستقبل.

والأسباب التي أثارت حرب العراق من أجلها مثل هذا الجيشان من معاداة أمريكا هي أسباب معقدة وسوف نستكشفها مطولاً فيما يلي. ولكن كان هناك سبب قصير الأمد من أجل هذه المقاومة التي بُنيت باتجاه عقيدة إستراتيجية الأمن القومي عن الحرب الوقائية: وهو اعترافها الضمني بالاستثنائية الأمريكية. من الواضح، أن عقيدة الحرب الوقائية ليست بالعقيدة التي يمكن تعميمها بشكل مأمون في كل مكان من النظام الدولي. والعديد من البلدان تواجه تهديدات إرهابية وقد تميل إلى التعامل معها من خلال التدخل الاستباقي أو قلب أنظمة الحكم التي يعتقد أنها تؤوي الإرهابيين. وتقع دول روسيا، والصين، والهند كلها في هذا الصنف، ومع ذلك فإذا أعلنت أي دولة منها إستراتيجية عامة للحرب الاستباقية/الوقائية بوصفها وسيلة للتعامل مع الإرهاب، فإن الولايات المتحدة ستكون من دون شك أول بلد يعترض. وحقيقة أن الولايات المتحدة منحت نفسها حقاً سوف تنكره على البلدان الأخرى، هي حقيقة تستند، في إستراتيجية الأمن القومي، إلى حكم ضمني وهو أن الولايات المتحدة مختلفة عن البلدان الأخرى

(*) Tectonic له علاقة بالقوى التي تنتج حركة القشرة الأرضية وتشوهاتها والصفائح التكتونية قطع من القشرة الأرضية تتحرك بالنسبة إلى القطع الأخرى وتتميز بالنشاط البركاني والزلزالي حول حوافها.

obeikandl.com

ويمكن الوثوق بها لتستخدم قوتها العسكرية استخداماً عادلاً وحكيماً وبطرق لا تقدر عليها القوى الأخرى.

ولهذا الخط من التفكير تاريخ طويل في الطريقة التي يفكر فيها الأمريكيون في أنفسهم. وهو يبدأ في الخطاب الوداعي لواشنطون وفكرة أن الجمهورية الأمريكية قد ولدت في أحضان الفضيلة ولن تكون ملوثة إلا إذا كان عليها فقط أن تلعب الأنواع من ألعاب القوة وألعاب السياسة التي مارسها الأوروبيون.

ما كان مفهوماً ضمنياً فقط في تصريحات السياسة الرسمية لإدارة بوش كان مبيناً بصراحة من عدد من الكتاب المحافظين الجدد في السنوات التي كانت تؤدي إلى حرب العراق. وكان أحد التشديدات المبكرة على حاجة أمريكا إلى أن تمارس القوة المهيمنة لتحقق النظام الكوني والأمن قد جاء من تشارلز كروثامر الذي جادل في نهاية الحرب الباردة في أن الولايات المتحدة كانت تواجه "لحظة القطب الأوحد"، في وقت لم تكن توجد فيه قوة أخرى لتتحدى الهيمنة الأمريكية. وجادل كروثامر في مكان آخر في أن الولايات المتحدة لا تسعى، مثل القوى الكبرى الأخرى، إلى إقامة إمبراطورية، بل ستتصرف بالأحرى بصفة "حام للنظام الدولي".[7]

وبشكل مشابه، فإن وليام كريستول وروبرت كاغان، وهما يكتبان حول السياسة الخارجية الأمريكية في أواخر التسعينيات من 1990 في كتابيهما الأخطار الحاضرة، جادلا بصراحة لصالح

سياسة الهيمنة الخيرة التي ستستخدم فيها الولايات المتحدة الأمريكية قوتها لإنشاء نظام عالمي رحيم، وسلمي، وديمقراطي. وفكرا على وجه التحديد في سؤال: هل مثل هذه الهيمنة سوف تولد معارضة ومقاومة؟ ولكنهما استنتجا أن الهيمنة لن تولد ذلك بسبب الدرجة غير العادية من الفضيلة التي تتحلى بها أمريكا: "ولكن عدم رغبة القوى الأخرى في التحالف ضد الولايات المتحدة له أيضاً علاقة ما مع حقيقة أن الولايات المتحدة لا تسعى وراء تعريف ضيق، أناني لمصلحتها القومية، ولكنها تجد مصالحها عموماً في النظام الدولي الخير. وبكلمات أخرى، إن الدول الأخرى تجد أن لديها القليل لتخافه من قوة الولايات المتحدة، وذلك بدقة بسبب أن السياسة الخارجية الأمريكية مشبعة بدرجة من الأخلاقية العالية علوا غير عادي، ولولا ذلك لكانت قوة الولايات المتحدة مخيفة" (الخط المائل مضاف).[8] من الصعب أن نقرأ هذه السطور من غير المفارقة الساخرة في أعقاب رد الفعل الكوني على حرب الخليج. فليس كافياً أن يؤمن الأمريكيون بنواياهم الخاصة الطيبة، ويجب أن يقتنع بها غير الأمريكيين كذلك.

وفكرة أن الولايات المتحدة كانت قد تصرفت في الماضي بطريقة رحبة العقل وأنها وفرت أعمالا خيرة عامة كونية، فكرة تحظى بمعقولية ظاهرة كبيرة. فتحولات ألمانيا واليابان إلى ديمقراطيات وحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية، ومساندة أمريكا لمؤسسات بريتون وودز وللأمم المتحدة في الأربعينيات من 1940، والدعم الذي أعطته لأوروبة الغربية من خلال خطة مارشال

و"للأمم الأسيرة" في أوروبة الشرقية في أثناء الحرب الباردة، وفرت كلها منافع عامة واسعة للمجتمع الكوني ولو كانت تلك الأعمال تناسب المصالح الأمريكية الإستراتيجية. وكانت الولايات المتحدة تستطيع بسهولة أن تختار العزلة بدلاً عن ذلك، مثلما جادل كثيرون من الأمريكيين حتى إلى أواخر الأربعينيات من 1940، وكان يحتمل أن تكون أقل كرماً بكثير في تقوية الحلفاء طوال هذه الفترة.

ومع ذلك، فمع حلول وقت حرب العراق، كانت فكرة أن غير الأمريكيين سوف يردون رد فعل محبذ أو على الأقل سوف يطاوعون في التأكيد الأمريكي للهيمنة الخيرة، فكرةً أقرب إلى الأمل منها إلى الحقيقة. وقبل أن تقبل البلدان الأخرى قيادة الولايات المتحدة، سيتعين أن تكون تلك البلدان مقتنعة لا بأن أمريكا كان طيبة وحسب، بل بأنها كانت حكيمة أيضاً في استخدامها للقوة، وأنها، من خلال تلك الحكمة، كانت ناجحة في تحقيق الغايات التي حددتها لنفسها. إن المشاعر السلبية التي برزت بعنف بعد الحرب كان لها جذور في التطورات التي سبقت إدارة بوش، وكانت علامات تلك التطورات ممكنة الالتقاط وواجبة الالتقاط في السنوات التي سبقت.

والمشكلات المتصلة بإستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لم تكن محدودة بمفهوم الاستباق الموجود في الوثيقة، أو بتشديدها على أن الولايات المتحدة قد تحتاج أحياناً إلى أن تعمل من خلال أحلاف الراغبين. وكان إشكالياً أيضاً أن الإستراتيجية لم تضع أي

معايير لتقرر متى ستتولى الولايات المتحدة الاضطلاع بحرب وقائية. وقد صرحت مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس بعد مدة قصيرة من نشر إستراتيجية الأمن القومي بالقول: "يجب أن يعامل هذا المدخل بحذر كبير. وعدد الحالات التي قد يكون فيها مبرراً سيكون دائماً عدداً صغيراً. وهو لا يعطي ضوءاً أخضر للولايات المتحدة أو لأي أمة أخرى، أن تتصرف أولاً من دون استنفاد الوسائل الأخرى، ومن جملتها الدبلوماسية. العمل الاستباقي لا يأتي في بداية سلسلة طويلة من الجهد. يجب أن يكون التهديد خطيراً جداً. ويجب أن تكون الأخطار التي تنتظر في المستقبل راجحة بوزنها كثيراً على أخطار العمل".[9]

كان يجب أن تكون هذه الرسالة مثبتة في إستراتيجية الأمن القومي نفسها، جنباً إلى جنب مع معايير أكثر تحديداً تلخص الشروط التي قد يستخدم الاستباق بموجبها استخداماً مشروعاً. وكانت تحتاج بعدئذ أن تتكرر بلا انقطاع حين كانت الإدارة تعد قضيتها للعمل ضد العراق. وما حدث بدلاً عن ذلك هو أن رسالة مسهبة أكثر بكثير عرضت، وهي تقترح تطبيقاً أوسع للعقيدة الاستباقية. وتحدث الرئيس بوش في خطابه عن حالة الاتحاد في عام 2002 عن "محور الشر" المكون من العراق، وإيران، وكوريا الشمالية، وكان طبيعياً فقط أن المراقبين الأجانب سيضعون هذا التعبير معاً إلى جانب العقيدة الاستباقية الجديدة، وسيفترضون أن الإدارة كانت تخطط لسلسلة من ثلاثة حروب وقائية.

هناك تفسيرات ممكنة متعددة لتفسير ارتكاب هذا الفريق الخبير جداً بالسياسة الخارجية مثل هذه الأغلاط الفاحشة. وكان السبب الأول هو الخلط بين المستمعين. فكثير من كلام إدارة بوش القاسي، كان يستهدف الدول المارقة نفسها وفاعلين آخرين قد يكونون ميالين إلى دعم تلك الدول. فالسطر المشهور في خطاب بوش بعد 11 أيلول/سبتمبر حول أن تكونوا "معنا أو علينا" في الحرب على الإرهاب كان بلا شك يستهدف دولاً مثل باكستان أو اليمن التي كانت في الماضي قد آوت الإرهابيين وكانت في طريقها إلى أن تتخذ القرار بشأن التعاون مع الولايات المتحدة في تعقب العاملين من القاعدة. وكانت المشكلة هي أن هذا التعبير قد سُمع في أوروبة بوصفه تحدياً للالتحاق مع جدول أعمال إدارة بوش بأسلوب خذه أو فدعه من دون شروط، وهو ما استاؤوا منه بشكل طبيعي. ومن سوء الطالع، أن الإدارة لم تفعل إلا القليل لتوضح المسألة ولأي المستمعين كان يجري الخطاب.

والسبب الثاني في إخفاق الاتصالات هذا قد يكون له علاقة بالحقيقة التي توضح أنه كان ما يزال هناك خلاف داخل الإدارة حول الشروط التي سوف تطبق العقيدة بموجبها، وهو خلاف منع أي شخص من عرض الشروط عرضاً صريحاً. وقد يكون بعض المسؤولين في وزارة الدفاع قد أرادوا في الحقيقة المحافظة على الباب مفتوحاً لحروب وقائية متعددة ولهذا السبب لم يكونوا راغبين في الإقرار بأي توجيه دبلوماسي من شأنه أن يحدد خيارات الولايات المتحدة.

وأخيراً، فإن كولن باول لم ير أن كتابة الخطابات والتصريحات العقائدية مركزية لعمله وزيراً للخارجية. وقد أخبر خلطاءه المقربين أنه كان يشعر بعدم الارتياح مع الأفكار الكبيرة والعقائد المجردة النظرية. ولوحظ مراراً أن باول تكلم وسافر أقل من معظم أسلافه، وعلى سبيل المثال، ففي الفترة الحرجة الواقعة بين التصويت على القرارين الأول والثاني من قرارات مجلس الأمن التي فوضت بالحرب، بقي باول في غالب الأحيان في واشنطون. وإنصافاً للرجل، فقد يكون شعر بأنه لم يكن يملك الصلاحية ليقول لحلفاء الولايات المتحدة أنواع الأشياء التي كانت ستهدئ مخاوفهم بشأن شروع الولايات المتحدة في سلسلة مفتوحة النهاية من الحروب الوقائية.

كان هناك فشل واضح من قِبَل النخب الأمريكية في تصور اتجاه ضمني ترتكز عليه معاداة أمريكا، وهو ما يدعوه وولتر رسل ميد "العاصفة المتزايدة"، في الفترة بين نهاية الحرب الباردة واندلاع حرب العراق.[10] لقد صار الأمريكيون معتادين على كونهم غير محبوبين في أثناء الحرب الباردة، وكان من اليسير أن تُستبعد التجليات الجديدة للشعور بمعادة الأمريكيين بوصفها تفشياً جديداً لعداوة مألوفة، من الجناح اليساري، لقوة الولايات المتحدة ولأهدافها.

ولكن شيئاً آخر مختلفاً كان يتشكّل في هذه المرة. فمستوى العداوة المتطرفة في الشرق الأوسط وفي العالم الإسلامي بلغ مستويات غير مسبوقة في المدة التي أعقبت 11 أيلول/سبتمبر،

وكانت المشاعر الإيجابية نحو الولايات المتحدة تهبط إلى 5 بالمائة في الأردن، و21 بالمائة في باكستان، و27 بالمائة في المغرب، و30 بالمائة في تركيا، وكلهم أصدقاء تقليديون.[11]

وسرى حزن كان أكثر اعتدالاً ومشتركاً في أوساط أقرب أصدقاء أمريكا وحلفائها، وهي البلدان التي كان الأمريكيون يحسبون أنهم يشتركون معها بالقيم المشتركة والبلدان التي كانت المستفيد الأول حين عارضت الولايات المتحدة ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي السابق. وزيادة على ذلك، فقد جاء النقد، في أوروبة الغربية، لا من المشبوهين المعتادين فقط في اليسار، بل من الكثيرين في الوسط وفي اليمين من الذين أرسوا النفوذ الأمريكي في أثناء الحرب الباردة.

ويكمن جزء من التفسير لهذه الظاهرة في التحول الذي حدث ابتداء من الثمانينيات من 1980 فصاعداً نحو ما يدعوه ميد "الرأسمالية الألفية". فصعوداً حتى ثورتي ريغان وثاتشر المحافظتين، قامت كل البلاد المصنَّعة ومن جملتها الولايات المتحدة ببناء دول رفاهية كريمة مع تنامي الحقوق المستحقة ومع إدارة حكومية مكثفة لتنافس السوق. وكان هذا النظام يتحرك سريعاً متجهاً نحو أزمة من فرط التنظيم وهبوط نمو الإنتاجية مع حلول السبعينيات من 1970. وقامت الولايات المتحدة بقيادة التقدم في طريق قلب هذا الاتجاه رأساً على عقب، وفككت جزئياً دولة الرفاهية الخاصة فيها التي كانت موجودة بعد الحرب. لقد كانت الأسواق الأمريكية دائماً أقل خضوعاً للتنظيم من نظيرتها

الأوروبية، وصار الاختلاف أكثر بروزاً جداً في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، حين أزالت الولايات المتحدة التنظيم الحكومي عن الخطوط الجوية، وعن الاتصالات من بعد، وعن الكهرباء، وعن الخدمات الأخرى. وهذا ما أطلق موجة من التجديد التقاني والنمو التي اقترنت مع ازدهار تقانة المعلومات في التسعينيات من 1990.

والأمريكيون فخورون عن حق بدورهم في اختراع الترانزيستور، ودائرة التكامل، والحاسوب الشخصي، وشبكة المعلومات الدولية، الإنترنت. ويشعر الكثيرون أن هذه التطورات ما كانت لتستطيع أن تبرز إلا في نظام رأسمالي فقط يعمل باستقلالية، وبتنافس مع وجود أقل ما يمكن من التدخل الحكومي في الأسواق الخاصة. وهناك شكل أمريكي متميز بوضوح من مذهب حرية الإرادة والتقانة وهو الشكل الذي يترجم العداوة الأمريكية التقليدية لمذهب مركزية الدولة إلى خلفية حديثة عالية التقانة، ومثَّلها جون بيري بارلو ومؤسسة إليكترونيك فرونتير التي ساعد على تأسيسها.[12]

والرأي الذي يذهب إلى أن الصناعة الأمريكية لتقانة المعلومات مدينة بنجاحها إلى غياب التدخل الحكومي هو رأي صحيح جزئياً فقط. فمعظم التقدمات التقانية الأمريكية الكبيرة التي تمت في أواخر القرن العشرين حفزها التشجيع والاستثمار الحكوميان.[13] ولكن كان هناك ما يكفي من الحقيقة في رأي التقانة ومذهب حرية الإرادة كي يقنع الكثيرين من الأمريكيين بأن مزجهم الخاص للسوق والدولة مثَّل موجة المستقبل. وعلى العكس

من ذلك، بلغت أوروبة مبلغ أن تعتبر منظمة تنظيماً حكومياً مفرطاً، ومتراجعة، ومعادية للسوق.

وبلغت موجة التنافس الرأسمالي المنتعشة مجدداً والتي انطلقت في التسعينيات من 1990، بلغت مبلغ أن تناقش تحت عنوان "العولمة" ونُظِر إليها في الكثير من العالم بمزيج من الإعجاب، والحسد، والخوف، والسخط. وكان هناك، طبعاً، بلدان مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، والصين التي استغلت العولمة استغلالاً كاملاً لتفتح أسواق تصدير وتنمو. ولكن الديمقراطيات المصنَّعة الأخرى كانت مرتاحة مع دول الرفاهية الخاصة بها ورأت هذه الديمقراطيات الأمريكيين في الغالب وهم يدفعون باتجاه تحرير الأسواق حول العالم لا بوصف ذلك جهداً حسن النوايا لترويج الإصلاح، بل بوصفه محاولة أمريكية لفرض قيم أمريكا الخاصة بمعاداة مذهب مركزية الدولة على بقية العالم في "السباق إلى القاع".(*)

لقد صدر الكثير من الدافع إلى أمركة الاقتصاد الكوني من القطاع الخاص ومن التحدي الذي طرحته الشركات الأمريكية الجديدة المنافسة والمؤسسات المالية. ولكن سياسة الحكومة الأمريكية كانت مساندة على نحو عال لتحرير الاقتصاد كذلك، بطرق ولدت حركة رد فعل معاد مرت في الغالب من دون أن تُرى

(*) يقال إن السباق إلى القاع يحدث حين يقود التنافس بين الأمم (على رأس المال الاستثماري، مثلاً) إلى التفكيك التقدمي لمعايير التنظيم الحكومي. ويقارن مع مفهوم: القاسم المشترك الأدنى. ولهذا التعبير معان مجازية أخرى.

في واشنطون. وكانت السياسات التي عُرفت باسم إجماع واشنطون(*) عبارة عن حزمة من الإجراءات المألوفة للتحرير الاقتصادي وكانت في الغالب إجراءات ألحقتها المؤسسات الدولية المالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالنسبة إلى الدول النامية لتكون شروطاً لحُزَم اتفاقات الإقراض التي تهدف إلى التعديل البنيوي في الدول النامية.(14) ولو أن هذا النوع من التحرير الاقتصادي الذي روجته الولايات المتحدة أنتج باستمرار نتائج إيجابية لربما كان هناك قبول أكبر لهذا الشكل من الهيمنة الخيرة. ولكن بلاداً مثل الأرجنتين نفسها التي ذهب الظن إلى أنها كانت تتبع النصيحة الأمريكية، وجدت نفسها في أزمة اقتصادية خطيرة مع نهاية التسعينيات من 1990. وكانت النتيجة هي انتزاع الثقة العامة من "الليبرالية الجديدة" عبر كل أمريكا اللاتينية، وصعود جيل جديد من القادة اليساريين في المنطقة.(15)

وفي أماكن مثل تايلاند وكوريا الجنوبية، دفعت إدارة كلينتون بقوة من أجل تحرير سوق رأس المال في أثناء النصف الأول من

(*) إجماع واشنطون هو مجموعة من السياسات التي نشرها كثيرون من الاقتصاديين الليبراليين الجدد لتكون صيغة لتعزيز النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية وغيرها لتلحق ببلاد العالم الأول. وسميت بهذا الاسم لأنها كانت تلخص الموضوعات التي حظيت بالاتفاق المشترك بين المؤسسات التي تقدم المشورة الاقتصادية والمقيمة في واشنطون في ذلك الوقت مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارة الخزانة المالية. وشملت موضوعات مثل: ضبط السياسة المالية، والإنفاق العام، والاستثمار، وإصلاح الضرائب، ومعدلات الفائدة، ومعدلات صرف العملة، وتحرير التجارة، والتعرفات الجمركية، والخصخصة، والاستثمار الأجنبي المباشر...الخ.

التسعينيات من 1990. وكان أولئك الذين يروجون هذه السياسات، مثل وزير الخزانة روبرت روبن ونائبه لاري سمرز (خلفه لاحقاً)، قد رأوا أن هذه ببساطة قضية سياسة جيدة ستفيد البلاد المقصودة. ومن ناحية أخرى، فإن الكثيرين من الآسيويين نظروا إلى دوافع الولايات المتحدة بريبة أكبر، ورأوا هذا بوصفه جهداً يهدف إلى أن يفتح بالقوة أسواق رأس المال المغلقة نيابة عن وول ستريت، حيث كان لروبن، وهو رئيس سابق لغولدمان ساخس، أصدقاء كثر، وهو أمر ليس صدفة.

وحين وقعت الأزمة الآسيوية في 1997–98، فإن هذه البلدان نفسها أصيبت بالخراب بسبب الخروج السريع للسيولة التي رعاها تحرير سوق رأس المال. ويوافق الآن معظم المراقبين على أن تحرير حساب رأس المال كان قد شُرِع به قبل أوانه، وقبل أن تكون الأجهزة التنظيمية في المكان الذي كان يمكن لها منه أن تقوي هذه الاقتصادات ضد نزوات أسواق رأس المال الدولي. وزيادة على ذلك، كانت البديهة الأولى لدى صندوق النقد الدولي هي أن يطبق دواء القسوة المالية على بلاد كانت تحتاج، لو كانت محتاجة إلى شيء، إلى المزيد من الإنفاق العام. ومع ذلك فبرغم مسؤولية الولايات المتحدة عن بعض الشروط على الأقل، والتي قادت إلى الأزمة، فإنها لم تهب لمساعدة تايلاند، واستخدمت نفوذها المؤثر على المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي لفرض المزيد من تحرير سوق رأس المال حين كانت البلدان المستهدفة تركع اقتصادياً. فلا عجب أن الكوريين يشيرون، إلى هذا اليوم، إلى

الأزمة بوصفها "أزمة صندوق النقد الدولي" أكثر من كونها أزمة سياستهم الخاصة ومؤسساتهم.

وفي المجال السياسي، كان للهيمنة الأمريكية آثار سلبية معينة غير متوقعة. فالحرب الباردة كانت قد أجبرت الولايات المتحدة على توجيه انتباهها إلى أجزاء عديدة من العالم ليس لها فيها، لولا الحرب الباردة، مصالح اقتصادية مباشرة قوية، أو مصالح سياسية. وجاء ذلك الانتباه في الغالب في شكل عون عسكري أو تدخل، مع عواقب إشكالية للبلد المقصود. ولكن الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، شعرت أنها حرة في الغالب في التحلل من الالتزام تحللاً كاملاً من هذه البلدان.[16] وكانت أفغانستان المثال التقليدي، ثم رجعت لتنتاب واشنطون كالشبح بعد 11 أيلول/سبتمبر. إن فقدان التنافس السوفيتي حرر الولايات المتحدة لكي تقوم بمساندة الحركات الديمقراطية في أماكن مثل الفلبين وتشيلي حيث كانت في السابق قد ساندت حكاماً فرديين مطلقين، ولكن الولايات المتحدة كانت قد تحررت أيضاً لكي تنظر إلى الطريق الأخرى حين حدثت أشياء رهيبة في أماكن مثل رواندا وليبيريا.

فكرة أن دور القيادة الأمريكية للحرب الباردة يمكن أن يتحول إلى موقف الهيمنة الخيرة تجاه بقية العالم يحتوي في طياته على عدد من العيوب البنيوية والتناقضات التي تجعله بلا سند ولا يمكن الدفاع عنه ليكون قاعدة طويلة الأمد من أجل تصور مفاهيم السياسة الخارجية الأمريكية.

أولاً، تقوم الهيمنة الخيرة على الإيمان بالاستثنائية الأمريكية التي يجدها معظم غير الأمريكيين ببساطة غير قابلة للتصديق. وفكرة أن الولايات المتحدة تتصرف على مسرح العالم تصرفاً نزيهاً هي فكرة ليست موضع تصديق واسع لأنها في معظمها ليست صحيحة، وفي الحقيقة، لا يمكن أن تكون صحيحة إذا وفى القادة الأمريكيون بمسؤولياتهم للشعب الأمريكي. إن الولايات المتحدة قادرة على التصرف تصرفاً كريماً في توفير أعمال الخير العالمية، وكانت الولايات المتحدة أكرم ما تكون حين تطابقت مثلها العليا مع مصالحها الخاصة. ولكن الولايات المتحدة قوة كبيرة أيضاً لها مصالح غير متصلة بأعمال الخير العالمية. ويجب على الرؤساء الأمريكيين أن يحموا المصالح الاقتصادية التي غالباً ما تكون مصالح ضيقة لدوائر انتخابية خاصة، وعليهم أن يقلقوا على أمن إمدادات الطاقة، وعليهم أن يستجيبوا لطلبات الدوائر الانتخابية العرقية المتنوعة داخل الولايات المتحدة، ويحتاجون إلى التعاون المبذول من عديد متنوع من البلاد بغض النظر عن الكيفية التي تُعامل بها هذه البلاد مواطنيها هي. هناك الكثير من أعمال الخير العامة العالمية، ابتداء من حفظ السلام الإفريقي إلى تخفيف انبعاثات الفحم، والتي تجدها الولايات المتحدة شاقة جداً فلا تستطيع أن توفرها.

والمشكلة الثانية مع الهيمنة الخيرة هي أنها تفترض مسبقاً مستوى عالياً للغاية من القدرة من جانب القوة المهيمنة. وكثيرون من نقاد إدارة بوش في أوروبة وفي الشرق الأوسط قبل حرب

العراق لم يناقشوا الحرب على أسس نظرية مجردة معيارية (أي، إنها لم تكن تحظى بقرار ثان من مجلس الأمن). بل هم بالأحرى، تساءلوا: هل كانت إدارة بوش تفهم حقيقة ما كان منطوياً ضمناً في التحول السياسي للشرق الأوسط الذي كانت الولايات المتحدة تضطلع به؟ وفي هذه المخاوف، كان النقاد ذوي بصائر فعلاً.

والمشكلة الأخيرة مع الهيمنة الخيرة تكمن في السياسات المحلية الأمريكية. فهناك حدود صارمة لاهتمام الشعب الأمريكي بالشؤون الخارجية والرغبة في تمويل مشاريع تقع فيما وراء البحار ليس لها منافع واضحة للمصالح الأمريكية. إن 11 أيلول/سبتمبر غيرت تلك الحسابات في عدة طرق، ووفرت الدعم الشعبي لحربين في الشرق الأوسط وزيادات ضخمة في الإنفاق على الدفاع. ولكن قابلية هذا الدعم للدوام الطويل قابلية غير مستيقنة: فعلى الرغم من أن معظم الأمريكيين يريدون أن يعملوا ما هو ضروري لجعل مشروع إعادة بناء العراق ينجح، فإن عواقب الحرب لم تزد الشهية الشعبية إلى مزيد من التدخلات المكلفة. وهناك مشكلة أعمق تكمن في حقيقة أن الأمريكيين ليسوا، في قرارة نفوسهم، شعباً إمبراطورياً. فالهيمنة الخيرة نفسها أحياناً عليها أن تتصرف بلا رحمة، وهم يحتاجون إلى قوة مشبعة لا تأتي بسهولة إلى شعب راض رضا معقولاً عن حياته الخاصة وعن مجتمعه.